

Distr.: General
5 December 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون
البند 21 (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فرانسيسكا كاسار (مالطة)

أولاً - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة عامة بشأن البند 21 من جدول الأعمال (انظر A/77/446، الفقرة 2). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلسة الخامسة والعشرين المعقودة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة⁽¹⁾.

ثانياً - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/77/L.36 و A/C.2/77/L.52

2 - في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت ممثلة باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/77/L.36).

3 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين المعقودة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية"

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز التالية: A/77/446 و A/77/446/Add.1 و A/77/446/Add.2.

(1) A/C.2/77/SR.21 و A/C.2/77/SR.25.



- (A/C.2/77/L.52)، قدمه نائب رئيسة اللجنة، عبد الرحمن عبد العزيز فهد آل ثاني (قطر)، استناداً إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/77/L.36.
- 4 - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/77/L.52، ويرد بيان هذه الآثار في الوثيقة A/C.2/77/L.76.
- 5 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/77/L.52 (انظر الفقرة 8).
- 6 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين أيضاً، وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.
- 7 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/77/L.52، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/77/L.36 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

8 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إنه **تشير** إلى إعلان فيينا⁽¹⁾، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد 2014-2024⁽²⁾، والإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد 2014-2024⁽³⁾،

وإنه **تؤكد من جديد** الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقاً على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،

وإنه **تشير** إلى قراراتها 239/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 232/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 243/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 233/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 228/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 217/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإنه **تلاحظ بقلق بالغ** الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من آثارها، وإنه **تؤكد** من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً كاملاً والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل منها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإنه **تسلم** بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضى بالألا يترك أحد خلف الركب،

وإنه **تؤكد من جديد** قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة

(1) القرار 137/69، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار 15/74.

المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

واند تؤكد من جديد أيضاً قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهئية بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

واند تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس⁽⁴⁾ وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁵⁾ التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

واند تشير إلى إعلان سِنْدَاي وإطار سِنْدَاي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁶⁾، وإذ تسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه بعض التحديات الخاصة بأخطار الكوارث، وإذ تكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

واند تؤكد من جديد الخطة الحضرية الجديدة، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽⁷⁾، وإذ تسلّم بأهمية التنمية الحضرية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية،

واند ترحب باعتماد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً⁽⁸⁾، الذي هو عبارة عن مجموعة جديدة من الالتزامات المجددة والمعززة بين أقل البلدان نمواً والجهات الشريكة لها في التنمية، وهي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على المستويات كافة، وإذ تسلّم بأن العديد من البلدان النامية غير الساحلية تندرج ضمن فئة أقل البلدان نمواً،

(4) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(5) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(6) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

(8) القرار 258/76، المرفق.

وإذ ترحب أيضا بعقد المؤتمر الوزاري للنقل للبلدان النامية غير الساحلية في تركمانباشي بتركمانستان في 15 و 16 آب/أغسطس 2022 بشأن موضوع "عملية عشق أباد: تمويل تحسين الترابط"، وإذ تحيط علما بوثيقته الختامية، أي بيان أوازا الموجز،

وإذ تسلم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده حدة البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعترف بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة، وإذ تلاحظ أنه لا بد من دعم جهود التعاون ببيئة اقتصادية دولية مواتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية،

وإذ تسلم بالفجوة في البنى التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية وضرورة الارتقاء بمستوى البنى التحتية للنقل لموافقة المعايير العالمية، وفي هذا الصدد، بالأهمية البالغة للشراكات الوطنية والدولية القوية في سد الفجوة وتحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل،

وإذ تعترف بضرورة النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تسلم بأن من المهم لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، أن تلتزم بتهيئة عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الجنسانية الكاملة مع جميع الرجال والفتيان، وتزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن وإنصافهن،

وإذ تحيط علما بالإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في 22 أيلول/سبتمبر 2022 بشأن موضوع "التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في أعقاب جائحة كوفيد-19 وتعزيز الزخم صوب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية"،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن عدد الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 في البلدان النامية غير الساحلية ازداد بأكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2021 ونيسان/أبريل 2022، ليصل إلى 157 000 حالة وفاة، ولم يكن السكان الذين لقّحوا بالكامل عند نهاية نيسان/أبريل 2022 قد تجاوزوا 26 في المائة من حيث نسبتهم مقارنة بنسبة 59 في المائة المسجلة على النطاق العالمي، وتلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لكوفيد-19 على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا غالبا ما تكون هي الأكثر تضررا من آثارها،

وإذ يساورها القلق من استمرار مظاهر الاختلال الذي يشوب لوجستيات التجارة وما فتئ يعيق سلاسل القيمة على الصعيد العالمي ومن فداحة تكلفة سلاسل الإمداد العالمية، **وإذ تسلم** بأن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد بشدة على بلدان المرور العابر للوصول إلى الأسواق العالمية، وأنها تتأثر على وجه الخصوص بالقيود المفروضة عبر الحدود لمكافحة انتشار كوفيد-19 والآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدابير الإغلاق المتصلة به، والآثار الصحية للجائحة، وصدّمت أسعار السلع الأساسية، والركود العالمي، وإذ تسلم أيضا بأن جائحة كوفيد-19 أوقفت فجأة عجلة التقدم في المجالات كلها تقريبا التي تحظى بالأولوية في

برنامج عمل فيينا وزادت من صعوبة التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، حيث أدت القيود المفروضة على التنقل إلى تفاقم مواطن الضعف الجغرافية والهيكالية القائمة، وبأن الآثار المالية المترتبة على الجائحة أدت، بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، إلى زيادة خطر الدخول في حالة مديونية حرجية، إذ يُقدَّر حالياً أن قرابة 34,3 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية تواجه خطراً كبيراً بالوقوع في حالة المديونية الحرجية أو أنها قد وقعت فيها بالفعل، وهو وضع يحد من الحيز المالي والسياساتي المتاح للقيام بالاستثمارات الحيوية اللازمة للتعافي بشكل مستدام وشامل للجميع، وإذ تشير إلى خريطة الطريق التي اعتمدتها مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في 23 أيلول/سبتمبر 2020 للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية،

واند تسلم أيضاً بأن برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030، يستند إلى شراكات متعددة ومعززة من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكلياً، وتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة،

واند تحيط علماً بالوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في بربادوس في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وبعهد بريدجتاون⁽⁹⁾، والوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في جنيف في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، و"خطة بالي من أجل بناء القدرة على الصمود" التي اعتمدت خلال الدورة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، المعقودة في بالي بإندونيسيا في الفترة من 23 إلى 28 أيار/مايو 2022، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، في بيجين في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

واند تحيط علماً أيضاً باستعراض وحدة النقاش المشتركة⁽¹⁰⁾ للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي أعربت فيه الوحدة عن القلق من الفجوات الشاسعة بين ما يُتوقع إنجازه من عمل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبين الموارد المتاحة للبرنامج الفرعي المتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية،

واند تؤكد من جديد الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة عام 2030 وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإذ تؤكد كذلك أن تنفيذهما الفعال إلى جانب تنفيذ المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا الذي يستند إلى برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية⁽¹¹⁾، يمكن أن يدفع بعجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويلها من بلدان غير ساحلية إلى بلدان موصولة براً،

(9) TD/541/Add.2.

(10) JIU/REP/2021/2.

(11) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، 28 و 29 آب/أغسطس 2003 (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

- 1 - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024⁽¹²⁾؛
- 2 - **تشير** إلى عقد الاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 في نيويورك يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 وإلى الإعلان السياسي الرفيع المستوى الذي أهيّب فيه بجميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة أن تلتزم بالتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛
- 3 - **تشدد** على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لشواغل البلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية ذات الصلة بالموضوع؛
- 4 - **تسلم** بأن الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية، وهي تشمل توقف حركة النمو، وارتفاع نسبة التضخم، وأزمة الطاقة، وارتفاع مستويات الديون السيادية، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وارتفاع أسعار الأغذية، ومظاهر الاختلال التي تعتور الأمن الغذائي العالمي، والارتفاع الموهول في تكاليف الشحن، واختلال سلاسل الإمداد والإنتاج، وارتفاع تكاليف الشحن والتجارة، تمنع البلدان النامية غير الساحلية من أن تتعافى من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19؛
- 5 - **تهيب** بالدول إلى ضمان سير العمل بالشكل الطبيعي في الأسواق المفتوحة وضمان موصولية سلاسل الإمداد العالمية والسماح بالسفر عبر الحدود للأغراض الضرورية، وتعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود في سلاسل الإمداد التي تساعد على الإدماج المستدام للبلدان النامية غير الساحلية وتشجع النمو الاقتصادي الشامل للجميع، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة والاستثمار الدوليين؛
- 6 - **تؤكد من جديد** الالتزام الوارد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹³⁾ بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛
- 7 - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى تعزيز التعاون عبر الحدود عن طريق التقليل إلى أدنى حد من اضطرابات النقل الدولي، وإزالة القيود التجارية غير الضرورية، وتيسير حرية حركة السلع الأساسية في المقام الأول، مثل الأغذية والإمدادات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، والقيام بتدخلات منسقة، لا سيما على الصعيد الإقليمي، وكفالة شفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير والنقل العابر، والاستفادة من معايير تيسير التجارة والتكنولوجيات الرقمية، مثل التبادل الإلكتروني للمعلومات والحلول اللاورقية، وتدعو إلى إقامة سلاسل إقليمية وعالمية مستدامة وشاملة وميسورة التكلفة وقادرة على التكيف في مجالات القيمة ونظم النقل والخدمات المراعية للمنظور الجنساني من وإلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل مساعدتها على التصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19 ومنع حدوث اضطرابات ذات طبيعة مماثلة في المستقبل، مع التسليم في الوقت نفسه بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمثل محركا هاما للتنمية المستدامة ولاندماج في الاقتصاد

(12) A/77/269.

(13) القرار 1/70.

العالمي، وتدعو الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة في مجالي التجارة الدولية وتيسير النقل⁽¹⁴⁾؛

8 - **تشجيع** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والجهات الشريكة في التنمية على المشاركة بنشاط في الدورة المخصصة لمسائل المرور العابر التي ستعقد سنوياً إلى حين الانتهاء من الاستعراض المقبل لاتفاق تيسير التجارة، عملاً بالقرار المتخذ في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقد في جنيف في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، والتي ستسهم في تعزيز الإصلاحات الرامية إلى تيسير المرور العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛

9 - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى أن تنفذ، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، الإجراءات ذات الصلة المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، على نحو منسق ومتسق وسريع؛

10 - **تدعو** الدول الأعضاء التي لم تدمج بعد برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية، إلى القيام بذلك، وتشجع الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى مواصلة تقديم الدعم التقني، ضمن ولايات كل منها، إلى البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى دمج برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030 في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

11 - **تشدد** على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية وتنفيذاً كاملاً وفعالاً، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات القائمة إلى النظر في إمكانية الانضمام إليها؛

12 - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تطوّر وتحسّن، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، والموانئ وخطوط الأنابيب، من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

13 - **تسلم** بأن الاستثمار في صيانة البنى التحتية المادية وغير المادية وتطويرها يمكنه أن يحفز جهود التعافي من آثار الجائحة، وتلاحظ أهمية الإدارة السليمة للبنى التحتية على مدى دورة حياة المشاريع لضمان الفعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل، والكفاءة الاقتصادية، والمساءلة، والشفافية، والنزاهة في الاستثمار في البنى التحتية، بما في ذلك من خلال عملية شراء مفتوحة، وتؤكد أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير وصيانة البنى التحتية الجيدة النوعية التي يمكن التعويل عليها والتي تتحقق فيها مقومات الصمود والاستدامة لا يزال يشكل تحدياً كبيراً يتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي

(14) بما في ذلك الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (جنيف، 2 كانون الأول/ديسمبر 1972)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات الطرقية العمومية (جنيف، 18 أيار/مايو 1956)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي (جنيف، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1975)، والاتفاقية الدولية لتتسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (جنيف، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1982)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (2013).

وثنائي بشأن مشاريع البنى التحتية، وتخصيص مزيد من الموارد من الميزانيات الوطنية، وتوخي الفعالية في تقديم المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف في تطوير البنى التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص؛

14 - **تقرر** بأن للاستثمار العام والخاص كليهما أدورا رئيسية في تمويل البنى التحتية المستدامة، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات والآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق، والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصص الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات التخفيف من المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي؛

15 - **تشجع** المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، باستثمارات في معالجة الثغرات القائمة في مجال الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتجارة، والنقل، والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر؛

16 - **تدعو** إلى تنفيذ اتفاق تيسير التجارة المرفق بالبروتوكول المعدل لاتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، وتحث في هذا الصدد الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة تقديم وتكثيف المساعدات التقنية والمساعدات في مجال بناء القدرات، وذلك بالأخص من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المواد المتعلقة بالإفراج عن السلع وتخليصها، وبالتعاون بين وكالات الحدود، والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر، وحرية النقل العابر والتعاون الجمركي؛

17 - **تدعو أيضا** إلى تجديد وتعزيز الشراكات من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بغية القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع؛

18 - **تكرر دعوتها** الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛

19 - **تشدد** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكتسبان أهمية حيوية للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية والتدريب، والبنى التحتية، والطاقة، والمياه، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، ويسهمان بشكل كبير في تدابير مواجهة جائحة كوفيد-19 على المدى القصير والتعافي من آثارها على المدى الطويل، وتسلب الضوء في هذا الصدد على أهمية تنفيذ وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب⁽¹⁵⁾؛

20 - **تسلم** بأنه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا فعالا، وتعيد

التأكيد على أن السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزاً مركزياً في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ برنامج العمل، وتسلم أيضاً بأن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً مهماً في تكملة تلك الجهود، ولا سيما في البلدان الأشد فقراً وضعفاً التي تعاني من قلة الموارد المحلية؛

21 - **تسلم أيضاً** بالقيود التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الحصول على الاستثمار المستدام، وتشدد على ضرورة تعزيز دعم بناء القدرات في هذه البلدان من أجل إدماج نهج الاستثمار المستدام في خطط تنمية أسواق رأس المال؛

22 - **تشدد** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية، وفق شروط متفق عليها، وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تتطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

23 - **تكرر التأكيد** على أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظل مسألة في غاية الأهمية، وتحث الجهات الشريكة في التنمية على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وعلى بذل جهود ملموسة إضافية ليفي كل منها بما عليه من التزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ملاحظة في الوقت ذاته أن المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت ذروة جديدة في عام 2021؛

24 - **تسلم** بالدور الأساسي للقطاع الخاص في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ما يكتسبه حشد الموارد الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، من أهمية حاسمة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁶⁾ وبرنامج عمل فيينا؛

25 - **تسلم أيضاً** بأن اقتصادات العديد من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي كثيراً ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة وتتأثر تأثراً شديداً بالصدمات الخارجية، وتؤكد الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لصالح التنمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بدخولها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وارتقائها في هذا الصدد من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي عليها، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات،

(16) القرار 313/69، المرفق.

26 - **تسلم كذلك** بأن الاستثمار المباشر الأجنبي قادر على أن يحد من أوجه عدم المساواة وأن يساعد البلدان النامية غير الساحلية المعتمدة على السلع الأساسية في الانتقال صوب أنشطة التصنيع وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية؛

27 - **تسلم بالدور** الحاسم الذي تؤديه المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تحقيق النمو الشامل للجميع وبلوغ أهداف التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتحسين سبل عيش أشد الفئات فقراً وأكثرها ضعفاً، وفي تشجيع اتخاذ تدابير لدعم تطوير المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي عليها ومشاركتها في التجارة الدولية؛

28 - **تؤكد** الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بلوغ القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل من خلال وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء، وترحب بالتدابير المتخذة على الصعيد المتعدد الأطراف لمواجهة الجائحة، ومنها مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي وضعتها مجموعة العشرين ونادي باريس، والتي انتهت في كانون الأول/ديسمبر 2021، والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين؛

29 - **تدعو** الشركاء في التنمية إلى تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذاً فعالاً في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنوع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

30 - **تسلم** بأن البلدان النامية غير الساحلية عرضة للأثار الضارة لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، وانحسار الأنهار الجليدية، والفيضانات، بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن تفجر البحيرات الجليدية وحالات الجفاف، وهي لا تزال تعاني من هذه الآثار، وتترك الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود؛

31 - **تحيط علماً** بالبحوث العلمية التي يجريها مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وتشجع مجمع الفكر الدولي على مواصلة الاضطلاع بدوره في دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، وتحت البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكر دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وتدعو الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم مجمع الفكر الدولي؛

32 - **تحث** على إقامة صلات متناسقة وفعالة بين ترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030 وترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا؛

33 - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية أن تدمج، حسب مقتضى الحال وضمن إطار ولاية كل منها، برنامج عمل فيينا ضمن برامج عملها وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية

وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذها لبرنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقاً جيداً، وتدعو المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

34 - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مكتب الممثلة السامية المعني بالبلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ونتائج استعراضه لمنتصف المدة ورصدهما بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذهما، وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

35 - **تشير** إلى الفقرة 78 من برنامج عمل فيينا بشأن عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية، في أواخر العقد، من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل، وتقرر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في النصف الأول من عام 2024 لمدة خمسة أيام على أعلى مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، انسجاماً مع الولاية المحددة في القرار 217/76؛

36 - **ترحب وتقبل بكل تقدير** العرض السخي الذي قدمته حكومة رواندا لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في كيغالي؛

37 - **تقرر** عقد دورتين للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في نيويورك في أواخر عام 2023 أو أوائل عام 2024، لا تزيد مدتهما في المجموع عن سبعة أيام؛

38 - **تقرر أيضاً** أن يكون للجنة التحضيرية مكتب يتألف من عضوين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، وأن ينتخب المكتب رئيسه المشاركين، وأن يتولى البلد المضيف ورئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية منصب عضوين بحكم الصفة في المكتب؛

39 - **تقرر كذلك** أن تكون رئاسة المكتب مشتركة بين دولتين عضوين، إحداها دولة متقدمة النمو والأخرى دولة نامية؛

40 - **تدعو** المجموعات الإقليمية إلى تسمية مرشحها لمكتب اللجنة التحضيرية المكون من 10 أعضاء في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2023، حتى يتمكنوا من المشاركة في الأعمال التحضيرية للجلسة الأولى للجنة؛

41 - **تدعو** المكتب إلى عقد جلسات أخرى بصفة غير رسمية في نيويورك، بحسب الاقتضاء وبالطريقة الأكثر كفاءة وفعالية، من أجل مناقشة مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر؛

42 - **تقرر** أن تكون المشاركة في المؤتمر وفي اجتماعات لجنته التحضيرية مشاركة كاملة فعالة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة، وأن تسري على اجتماعات اللجنة التحضيرية، حسب الاقتضاء، الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والترتيبات التكميلية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقريره 215/1993 المؤرخ 12 شباط/فبراير 1993 و 201/1995 المؤرخ 8 شباط/فبراير 1995، وأن تنظر اللجنة التحضيرية في النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر وأن تعتمده، مع الأخذ في الاعتبار الممارسة المتبعة في الجمعية العامة، باستثناء ما ينص عليه في هذا القرار بخلاف ذلك؛

- 43 - **تقرر أيضا** أن يسبق انعقاد اجتماعات اللجنة التحضيرية ثلاثة اجتماعات تحضيرية على صعيد المناطق، طبقا للفقرة 25 من القرار 217/76، لا يتجاوز كل منها ثلاثة أيام، أحدها لمنطقة أفريقيا والآخر للمنطقة الأوروبية الآسيوية والثالث لمنطقة أمريكا اللاتينية، على أن تكون مدعومة بأعمال تحضيرية تجري على الصعيد القطري وتكون عريضة القاعدة وشاملة للجميع؛
- 44 - **تشدد** على أهمية الأعمال التحضيرية المضطلع بها على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وتهيب بحكومات البلدان النامية غير الساحلية أن تقدم تقاريرها في مواعيدها المقررة؛
- 45 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، حسب الاقتضاء، المشاركة الكاملة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ولا سيما في الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري وصعيد المناطق؛
- 46 - **تؤكد** على أنه ينبغي تنظيم وعقد المؤتمر والأنشطة التحضيرية بأكثر الطرق فعالية وكفاءة؛
- 47 - **تشجع** على مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة، إضافة إلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، مشاركة نشطة في المؤتمر على أعلى مستوى ممكن؛
- 48 - **تدعو** جميع الجهات المعنية أن تقوم لدى استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا بتعيين ما يمكن تنفيذه من حلول ومبادرات مبتكرة باعتبارها من النتائج الرئيسية التي يُتوخى بلوغها في المؤتمر؛
- 49 - **تدعو** الأمين العام إلى أن يعقد في أثناء التمام المؤتمر مناسبة رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية ابتغاء كفاءة تعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان النامية غير الساحلية على نحو كامل؛
- 50 - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظما، في النصف الثاني من عام 2023، مناسبة مواضيعية مدتها نصف يوم تركز لتقديم مساهمة موضوعية في المؤتمر؛
- 51 - **تؤكد**، مع التسليم بالطابع الحكومي الدولي للمؤتمر، أهمية مشاركة جميع المعنيين ومنهم البرلمانيون وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص مشاركة فعالة ومنظمة جيدا وواسعة في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية، بما يشمل الاستعراضات الوطنية والإقليمية والأعمال التحضيرية المواضيعية، وكذلك في اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية التفاعلية والمناسبات الجانبية التي تقام في أثناء المؤتمر، وتشدد على أن الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما فيها آليات اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة، ينبغي أن تستخدم بفعالية في عملية الاستعراض، وتقرر أن:
- (أ) تدعو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التسجيل لدى الأمانة العامة من أجل المشاركة في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية؛

(ب) تدعو أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والهيئات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، إلى المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر وعملياته التحضيرية؛

(ج) تطلب من رئيس الجمعية العامة أن يعدّ قائمة بأسماء ممثلي سائر المنظمات غير الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص الذين قد يشاركون في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية، مع مراعاة مبدأي الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل وإبلاء الاعتبار الواجب للتكافؤ بين الجنسين، وأن يقدم القائمة المقترحة إلى الدول الأعضاء للنظر فيها على أساس مبدأ عدم الاعتراض، وأن يعرض القائمة على الجمعية العامة لكي تتخذ قراراً نهائياً بشأن المشاركة في المؤتمر⁽¹⁷⁾؛

52 - **تطلب** إلى مكتب الممثلة السامية أن يتصرف، بوصفه جهة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً للقرار 217/76، وتدعو الأمين العام إلى اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة إجراء الأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي مواعيدها وإلى مواصلة تعبئة المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها؛

53 - **تشدد** على الأهمية الحاسمة لمشاركة البلدان النامية غير الساحلية مشاركة كاملة وفعالة في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتؤكد ضرورة توفير ما يكفي لذلك من الموارد، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد تعبئة التبرعات بهدف تسديد تكلفة مشاركة ممثلين حكوميين من البلدان النامية غير الساحلية؛

54 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثلة السامية، وتجنب التداخل والازدواجية معه، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لإنكاء الوعي العام بالمؤتمر، بطرق منها إبراز أهدافه وأهميته؛

55 - **تهيب** بالأمين العام أن يعين أميناً عاماً للمؤتمر في أقرب وقت ممكن؛

56 - **تسلم** بالدور المهم الذي تضطلع به مجموعة أصدقاء البلدان النامية غير الساحلية وتدعوها إلى المشاركة بنشاط في التحضير للمؤتمر وفي أعمال المؤتمر نفسه وأن تسدي لذلك دعمها الفعلي؛

57 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات لتتظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحالية بغية كفالة أن يكون لدى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية القدرة الكافية لدعم المؤتمر وعملياته التحضيرية وتنفيذ ولاية البرنامج الفرعي المسؤول عن البلدان النامية غير الساحلية تنفيذاً فعالاً؛

58 - **تشجع بقوة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية لتقديم الدعم في تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته

(17) مستشمل القائمة الأسماء المقترحة وكذلك الأسماء النهائية. ويبلغ مكتب رئيس الجمعية العامة ومقدم الطلب بالأساس العام لأي اعتراضات، إذا طلبته دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة.

ورصده، ولدعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ومشاركة البلدان النامية غير الساحلية في المؤتمر؛

59 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً تقييماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا في عامه العاشر استعداداً لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة".
